شنـاشيـل

شيلمهن؟

■ عدنان حسين

يحكى أن في ثمانينيات القرن الماضي كان عامل نظافة في أمانة العاصمة يردد مع نفسه بين ساعة وأخرى بصوت مسموع بعض الشيء "شيلمهن؟ .. شيلمهن؟"، لكنّ أحداً من المارة أو أصحاب المحال التي يكنس أمامها لم يكن يفقه معنى همهمة ذلك العامل المهموم ولا مقصده منها، بيد أن شخصاً واحداً كان يعرف كل شيء.

الاستثناء الوحيد هذا كان شخصاً من خواصّ العامل، وهو كان كلما سمع صاحبه يردد "شيلمهن؟... شيلمهن؟" ابتسم وألقى نظرة بانورامية عجلى وشبه خفية على الجدران المطلة على الشارع والمزدحمة بصور صدام حسين.

تذكّرتُ هذه الحكاية التي ربما كانت مجرد نكتة اخترعتها عراقية أو عراقي في لحظة ما تعبيراً عن السخط على الحاكم الذي كان يصرّ على محاصرة الناس في حياتهم العامة وداخل بيوتهم أيضاً... تذكرّتها وأنا أسمع وأرى في أخبار التلفزيون أن أمانة بغداد تعتزم، بالتعاون مع قيادة عمليات بغداد، البدء بحملة لإزالة التجاوزات في العاصمة، والمقصود هنا في الأغلب التجاوزات على الشوارع وأرصفتها.

إن تحقق هذا، فسيكون عملاً جباراً حقاً، إذ ما من شارع في العاصمة، وفي سائر مدن البلاد، وما من رصيف إلا وجرى التجاوز، بل التعدي عليه، بل هو عدوان صارخ على المواطن، فالشارع والرصيف ملك عام للناس، كل الناس، بيد إن شوارعنا وأرصفتنا غدت ملكاً خاصاً للأفراد من أصحاب المحال والدكاكين والمقاهي والمطاعم والباعة المتجولين.. في كثير من الأحيان يضطر الناس للنزول إلى وسط الشارع المزدحم بدوره بالسيارات والمشي مئات الأمتار قبل أن يجدوا فسحة في الرصيف، أو لتفادي الزحام الشديد على ممر ضيق للغاية تركه باعة الرصيف أو أصحاب المحال الذين كدّسوا بضاعتهم على الأرصفة.

في كثير من المناطق تحوّلت الأرصفة في وسط العاصمة وفي ضواحيها إلى مقاهٍ ومطاعم ودكاكين تحتل عشرات الأمتار المربعة ولم يعد في وسع المشاة استخدامها للتنقل من مكان إلى آخر. وفي كثير من المناطق أيضاً حوّل أصحاب المحالّ والدكاكين الأرصفة إلى أجزاء ملحقة بمحالّهم ودكاكينهم يعرضون فيها بضاعتهم ويُتابعون فيها عمليات البيع والشراء.

ولأن القوانين المنظمة للحياة العامة غائبة تماماً في العاصمة وخارجها فإن أرصفة الشوارع أصبحت مصدر خطر جسيم وعميم على الصحة العامة، إذ إن باعة المأكولات يعرضون بضاعتهم مكشوفة على الأرصفة فينالها الكثير من الحشرات والأوساخ المتطايرة من الشارع، ويخلّف هؤلاء وغيرهم من الباعة أطناناً من النفايات التي تزيد من وساخة الشوارع في عاصمتنا ومدننا الأخرى التي لا تضارعها في هذا الميدان (الوساخة) أي مدينة أخرى في العالم.

حملة إزالة التجاوزات والتعديات في بغداد ستكون عملا وطنيا من الطراز الأول، ولكن يتعيّن، إن تحققت، أن تمتد إلى سائر مدن البلاد، وان تُتبع بحملة وطنية لتنظيف هذه المدن التي تحولت إلى اكبر مراكز للنفايات في العالم.

ما نخشاه ، إن بدأت الحملة الموعودة من أمانة بغداد، أن تكون هناك استثناءات، فلا تُزال التجاوزات كلها في جميع الشوارع والمناطق، فتتدخل اعتبارات الطائفية والقومية والحزبية والعشائرية في هذه القضية أيضاً، ونواجه مأزقاً جديداً يشبه المأزق الذي تواجهه العملية السياسية.

... شيلمهن؟ !!

العراقية: لا نعرف شيئاً عن الترشيق ◆ القانون: نستطيع تمرير المرشحين دون كتلة علاوي

مصدر: ملف حقائب الأمن مجمّد ولا علاقة له بترشيق الحكومة

□ بغداد / إياس حسام الساموك

في وقت ينفي ائتلاف دولة القانون وجود سقف زمني لاختيار الحقائب الأمنية، وانه ينتظر حصول توافق سياسي على الأسماء التي قدمها رئيس الوزراء نوري المالكي، جدد ائتلاف العراقية تمسكه بمرشحيه الذين قدمهم منذ عدة أشهر، مبينا أن ملف الوزارات الأمنية قيد التجميد حاليا إلى حين إحداث اتفاق سياسي عليه.

وكان زعيم العراقية إياد علاوي قد قال في تصريحات سابقة إن مرشحي كتلته إلى الوزارات الأمنية هم كل من وزير الداخلية الأسبق فلاح النقيب، والنائب سالم دلي، وبشار أيوب، واللواء الركن هشام الدراجي واللواء الركن عبد العبيدي.

العراقية وبسحب مصادر موثوقة يؤكد عدم تسلمه حتى اللحظة، كتاباً يتعلق بالترشيق الوزاري، مجددا تمسكه بمرشحيه الستة الذين تقدم بهم الائتلاف قبل ستة أشهر.

وكانت النائبة عن العراقية وحدة الجميلي قد انتقدت في تصريح سابق لـ"المدى" تمسك ائتلافها بمرشحيه، وقالت "من غير الممكن أن تتمسك قياداتنا بهؤلاء المرشحين مع وجود عدد كبير من الكفاءات العسكرية التي من الممكن أن ترشح لهذا المنصب".

يشار إلى أن تقارير صحفية أكدت رغبة رئيس الوزراء نوري المالكي بمرشح العراقية لوزارة الدفاع خالد العبيدي، والذي سحب ترشيحه في ظروف غامضة، إلا أن مصدراً مقرباً من رئيس البرلمان أفاد لـ"المدى" بأن "العبيدي رشح من قبل أسامة النجيفي وحظي بقبول المالكي وبصورة سريعة، الأمر الذي شكل ريبة لدى باقي مكونات العراقية التي عمدت على سحب ترشيحه واستبداله بآخرين، فضلا عن أن حركة الوفاق ترى أن المنصب من حصتها، لاسيما مع تضائل فرص تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا بعد الاختلاف على طبيعة صلاحياته والذي كان من المقرر أن يتزعمه زعيم الوفاق إياد علاوي".

وبدوره، شدد مصدر مقرب من علاوي في اتصال هاتفي مع "المدى" على أن الكتل السياسية جمدت المشاورات في قضية الوزارات الأمنية إلى حين اجتماع رؤساء وممثلي الكتل السياسية.

وستشهد الأيام المقبلة ثقلاً كبيراً على الكتل البرلمانية لا سيما مع التعقيدات التي تواجهها الساحة السياسية حيث ستُناقش الوزارات الأمنية في أجواء معقدة يسودها اختلاف وجهات النظر بين الفرقاء وعدم وجود تنازلات، فضلا عن بحث قضية الانسحاب والتي تكاد تجمع اغلب الكتل السياسية على التمديد لبعض القوات الاميركية، بالمقابل لا يزال تهديد التيار الصدري برفع التجميد عن جيش المهدي طاغيا على المشهد، بالإضافة إلى مناقشة ترشيق الوزارات، إذ شدد المصدر ذاته على أن العراقية علمت بتوجه المالكي الجديد ودعواته له من خلال وسائل الإعلام.

وتابع المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه، "حتى اللحظة لم نتسلم كتاباً من المالكي يقضي بالترشيق كما لم نتلق أية دعوة من التحالف الوطني للتحاور بهذا الصدد وأننا سمعنا به عبر وسائل الإعلام".

المصدر يستبعد إمكانية خضوع ائتلافه للضغوطات من قبل دولة القانون للحصول على مكاسب سياسية، بعد أن أشارت توقعات لمراقبين إلى أن يقوم المالكي بالتأثير على العراقية من خلال إعطائها وزارات أكثر من حصصها مقابل تمرير العبيدي لوزارة الدفاع.

ويعلل المصدر "هذا السيناريو غير وارد فقضية الوزارات الأمنية مرتبطة باتفاقيات أربيل وتوقيعات لرؤساء الكتل وضمانات مقدمة من كتل أخرى، أما الترشيق فيحتاج إلى مشاورات جديدة لا علاقة لها باتفاق أربيل وائتلاف العراقية سوف لن يخضع إلى الضغوط تحت أي ظرف كان".

يذكر أن عضو الوفد المفاوض في ائتلاف العراقية وزعيم كتلة "حل" احمد المساري قد رفض وفي تصريح سابق لـ"المدى" الجلوس في طاولة حوارات مع التحالف الوطني بخصوص الترشيق دون الانتهاء من ملف الوزارات الأمنية.

بالمقابل ينقل احد القياديين في التحالف الوطني حرص المالكي وبصورة كبيرة في قضية تسمية الوزارات الأمنية، فهو يرفض إسناد بعض المناصب الرفيعة فيها لبعض الجهات السياسية كي لا تتكرر الخروقات التي حصلت داخل الأجهزة الأمنية في السنوات الماضية.

ولا تزال آلية اختيار الوزراء الأمنيين محل خلاف بين الفرقاء، دولة القانون ترى أن الاتفاق السياسي ينص على أن يختار المالكي وزراءه وبعدها يتم استحصال موافقة الطرف الآخر، في حين تذهب العراقية إلى ضرورة أن تكون حقيبة الدفاع من حصتها ويتم اختيار الوزير من خلال تقديمها لعدة مرشحين إلى المالكي لتوزير الأنسب من بينهم.

وتقر دولة القانون هي الأخرى بأن قضية تسمية الوزارات الأمنية لا ترتبط بالترشيق الوزاري، لان الأخيرة وبحسب النائب علي العلاق تعتبر إصلاحا حكوميا، مبينا انه "لا يمكن تحقيقها دون الحصول على توافق وطني بين الفرقاء".

في حين يصف النائب العلاق لـ"المدى" الوزارات الأمنية بالاستحقاق الانتخابي، متابعا "أن القضية معلقة بين رئاسة البرلمان والعراقية، وان المالكي أنهى ما بذمته من خلال تقديمه لعدة مرشحين للوزارات الأمنية وعلى النجيفي طرحها إلى للتصويت".

غير أن العلاق يعود ليشدد على أن السبب في تأخير الوزارات الأمنية، رغبة دولة القانون بأن يحصل توافق سياسي على المرشحين وان يحظى الجميع بالمقبولية.

وقال "بمقدورنا أن نمرر الأسماء التي طرحها المالكي من خلال الموافقة عليها من قبل التحالف الوطني والكتل الكردستانية بعيدا عن العراقية ولكن الحرص على المصلحة العامة جعلتنا نرضى بالتأجيل من دون أي سقف زمني إلى حين الوصول إلى توافق سياسي".

وبهذا فأن العلاق يناقض ما قاله النائب عن دولة القانون إبراهيم الركابي الذي أكد للوكالة الإخبارية للانباء "أن الوزارات الأمنية سوف يتم حسمها قبل الترشيق الحكومي لأنها غير مشمولة بالترشيق"، مشيراً إلى أن المالكي سوف يقدم مرشحي الوزارات الأمنية إلى البرلمان هذا الأسبوع."

وأضاف أن "المفاوضات بدأت لتقريب وجهات النظر، ومن ثم سيتم الحوار بشأن الترشيق الحكومي، والوزارات الأمنية لحسم هذا الموضوع."

دولة القانون ترى انه من غير المنطقي أن تقدم العراقية مرشحا للدفاع ثم تجبره على الانسحاب بعد أن حظي بمقبولية المالكي، ويخلص العلاق إلى "أن الأسماء التي قدمت من العراقية محترمة، إلا أن المالكي يشدد على ضرورة أن يتمتع المرشح للدفاع بخصوصية معينة كالخبرة العسكرية وخضوعه للشروط الدستورية كأن لا يكون مشمولاً بإجراءات هيئة المساءلة والعدالة، وان جميع الأسماء المقدمة من العراقية لا تخضع لهذه المعايير التي يراها رئيس الوزراء غاية الأهمية".

الفتلاوي تؤكد سلامة إجراءات الطلب وتقترح موعداً لإقراره

١١٤ نائباً: سحب ثقة مفوضية الانتخابات مسألة وقت

□ متابعة/ المدى

أعلنت نائبة عن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي عن تقديم طلب موقع من ١١٤ نائبا إلى مجلس النواب لسحب الثقة عن مفوضية الانتخابات.

وقالت حنان الفتلاوي إنها "قدمت طلبا إلى البرلمان، موقعا من ١١٤ نائبا، لتحديد جلسة خلال الأسبوع المقبل للتصويت على سحب الثقة من مفوضية الانتخابات"، مبينة أن "الطلب قدم حسب ما نص عليه النظام الداخلي للبرلمان والدستور".

ونقلت وكالة السومرية نيوز أمس السبت عن الفتلاوي أن "النظام الداخلي للبرلمان نص على تقديم طلب سحب الثقة من قبل ٥٠ نائبا، لكننا وقعنا كمرحلة أولى ١١٤ نائبا، وهو ضعف العدد"، مشيرة إلى أن "العدد سيكون أكثر خلال التصويت لأن هناك توجها عاما في مجلس النواب لإقالة المفوضية".

وأكدت الفتلاوي أنه "بعد انتهاء أي استجواب يكون هناك مساران، إما أن يقتنع المستجوب بالأجوبة وتنتهي المسألة، وإذا لم يقتنع فأن المسار القانوني سيكون بسحب الثقة من خلال استجوابها بناء على الطلب".

وشهدت جلسة مجلس النواب الخميس الماضي، استكمال استجواب رئيس مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري.

وكان مجلس النواب استجوب خلال جلسته الاعتيادية الـ٦١ والتي عقدها، في الثاني من أيار الماضي، رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فيما أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون إبراهيم الركابي عدم قناعة رئاسة البرلمان العراقي وجميع أعضائه بأجوبة رئيس المفوضية للأسئلة التي طرحت عليه خلال جلسة استجوابه، وفي حين لفت إلى بروز خروق إدارية كثيرة فيها على ضوء الاستجواب، رجح سحب الثقة منها في حال عدم قناعة البرلمان بأجوبتها.

وشهدت جلسة البرلمان الـ٦٤ التي عقدت في ١١ أيار الماضي، برئاسة رئيس المجلس أسامة النجيفي وحضور٢٥١ نائبا، استكمال استجواب رئيس مفوضية الانتخابات.

وطالبت رئيسة دائرة الانتخابات المستقيلة في مفوضية الانتخابات حمدية الحسيني، في الـ١٦ من نيسان الماضي، بإقالة رئيس المفوضية لمخالفته قواعد المهنية وقانون المفوضية، وفي حين اتهمته بمحاولة التشكيك باستقالتها، اعتبرت تضليل الرأي العام أمراً غير مقبول.

يذكر أن إنشاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، جاء بأمر من سلطة الإئتلاف المؤقتة رقم ٩٢ لتكون حصراً، السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق، والمفوضية هيئة مهنية مستقلة غير حزبية تدار ذاتياً وتابعة للدولة ولكنها مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتملك بالقوة المطلقة للقانون، سلطة إعلان وتطبيق وتنفيذ الأنظمة والقواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات خلال المرحلة الانتقالية، ولم تكن للقوى السياسية العراقية يد في اختيار أعضاء مجلس المفوضية في المرحلة الانتقالية، بخلاف أعضاء المفوضية الحاليين الذين تم اختيارهم من قبل مجلس النواب.

على صعيد آخر، صّوت مجلس النواب على إلغاء مشروع قرار مجلس قيادة الثورة ١٣٣ لسنة ١٩٨٥ وعلى قانون المخاتير، فيما أجل التصويت على قانون ترشيح القضاة للنظر بقرارات هيئة المساءلة والعدالة.

وقال مصدر سياسي مطلع إن "مجلس النواب صوت خلال جلسته الثامنة من السنة التشريعية الثانية على إلغاء مشروع قرار مجلس قيادة الثورة ١٣٣ لسنة ١٩٨٥ وقانون المخاتير"، مبينا أن "البرلمان أجل التصويت على قانون ترشيح القضاة للنظر بقرارات هيئة المساءلة والعدالة، الى الاثنين المقبل".

وقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٥ يتضمن جواز التأجيل بمرسوم جمهوري لتنفيذ العقوبات أو التدابير السالبة للحريات الصادرة من أية محكمة مدنية أو عسكرية أو خاصة أو محكمة أحداث أو هيئة قضائية أخرى سواء كانت العقوبة أصلية أم بديلة.

وأضاف المصدر أنه "من المنتظر أن يتم التصويت على قوانين أخرى مدرجة ضمن جدول أعمال الجلسة".

أنـبـاء

العراق لن يتنازل عن ١٧ مليار دولار

■ تعهد عبد الباسط سعيد رئيس لجنة الخبراء الماليين العراقيين بالسعي نحو تعقب مبلغ مفقود قيمته ١٧،٥ مليار دولار من عوائد النفط العراقية.

وجاءت تصريحات المسؤول مع الإعلان الرسمي عن انتهاء مهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في العراق بعد ثمانية أعوام من تسلمها ونقل ملفات صندوق تنمية العراق الخاص بعائدات تصدير النفط العراقي واستخدام موارده.

وأوضح أن لجنة الخبراء هي "لجنة مستقلة" تعتمد الدرجة نفسها من الشفافية وأكد أن لجنة وزارية جرى تشكيلها في الآونة الأخيرة من قبل الحكومة العراقية ستتولى تعقب الأموال المفقودة.

نواب الرئيس غير مشمولين بالترشيق

■ من المستبعد أن يُشمل نواب رئيسي الجمهورية والوزراء بالترشيق الحكومي.

وقال قيادي في دولة القانون إن "النواب فاعلون ولهم دور كبير وتسميتهم جاء وفق اتفاقية أربيل".

وقال علي شلاه للوكالة الإخبارية للانباء إن "كل شي مطروح على طاولة الحوار بشأن الترشيق، والحديث الآن يدور على وزارات الدولة التي بعضها غير مجدية باستثناء وزارة المرأة التي قد تتحول إلى وزارة فعالة،" مبيناً أن "المالكي ابلغ التحالف الوطني عن طموحه بأن تكون الكابينة الحكومية متألفة من ٢٦ وزارة، والتحالف متفق مع هذه الرؤية".

انتهاء هيمنة واشنطن "كارثة"

■ ذكر تقرير دولي، انه على الرغم من هيمنة السياسة العسكرية الأميركية على منطقة الشرق الأوسط وأواسط آسيا وليبيا إلا أن احتمال انتهاء تلك الهيمنة بكارثة وارد، بحسب موقع صحيفة "زي انترناشنال إنتريست" الدولية.

ونشرت الصحيفة تقريرا جاء فيه، انه "على الرغم من أن للولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي النيتو مئة ألف جندي يرابطون في أفغانستان إلا أن الوضع الأمني هناك لا يزال غير مستقر بالإضافة إلى انتشار الفساد في مفاصل الدولة"، مشيرا إلى أن "احتمالات فتور العلاقات الأميركية الباكستانية وارد جداً".

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون